

# «الحكومة» وتطبير للمهل والنصوص وتعزيز للانقسام الطائفي

29 آذار ٢٠٢١

تفتقد غالبية اللبنانيين حسّ المواطنة الفعلية، وتشعر بأنّ انتماءها للطائفة أهم من انتمائها للوطن. فبرأي البعض أنّ وجوده في لبنان مهدّد، ومن يضمن حقوقه وقوّه وجوده هو زعيم الطائفة. وهذا ما يفسّر انشغال جزء كبير من اللبنانيين اليوم بالسجلات السياسية، وما يدور حول تشكيل الحكومة العتيدة، متناسيًّا المشقّات والمآسي الحياتية اليومية التي يواجهها بنتيجة أزمة اقتصادية هي الأصعب عبر التاريخ.

كما المواطن كذلك المسؤول. فقد باتت شؤون الناس ومطالبهم وحثّى مخاوفهم معلّقة إلى حين تشكيل الحكومة العتيدة. يجاهر السياسي في لبنان ولا يخجل من الاستعراض السياسي وإن مات شعبه جوعًا.

انطلاقًا من هذا الواقع، يعتبر رئيس مركز الصحافة والإعلام في بيروت وباريس، ابراهيم الصيّاح، أنّ الصراع العلني الحاصل بين الرئيس المكلف ورئيس الجمهورية، يخدم كلا منهم في بيئته. فهم متوافقون وغير متفقين، وفي كلّ مرّة يهاجم فيها الرئيس عون الرئيس الحريري بالكلام، يقوم بتجيش جمهور الحريري للدفاع عنه، والعكس صحيح. في كلّ مرّة يتوجّه الحريري بالكلام للرئيس، يستفيد الرئيس عون من شدّ العصب المسيحي، وهو أمر يحتاج إليه بعد أن خسر من القوّه المسيحية في الفترة الأخيرة.

على هذا المنوال، يصبّ العراك الحكومي في مصلحة الرجلين، وينعكس مزيدًا من الانقسام الطائفي بين الناس. هذا الشعب الذي هو بأمرّ الحاجة للاتّحاد من أجل تخطّي الأزمة وانتشال البلد من الانهيار التام. عن قصد أو عن غير قصد، يتفاعل الشارع اللبناني مع أي تطوّر على صعيد تشكيل الحكومة، إن في الشكل وإن في المضمون، من ناحية توزيع الحقائق. وقد أن الأوان لإخراج الموضوع الحكومي من خانة المصالح الضيقة ومرتبّع التوظيف الطائفي والمذهبي، كما صدر عن المكتب السياسي لحركة أمل يوم أمس، بعد انتهاء جلسة مجلس النواب.

في هذا الإطار، يشير الوزير السابق جان لوي قرداحي، إلى ضرورة احترام اتفاق الطائف وهو جزء من الدستور اللبناني، الذي يوجب إقرار قوانين تضمن حسن سير العمل الدستوري. ويؤكد على أنّ الثغرة الكبرى في عدم انتظام العمل السياسي، والفشل في إدارة الشؤون العامة، هي بعدم اعتماد قانون يحدّد كافة المهل الدستورية. هذا القانون يكفل الحدّ من تفاقم الأزمات، كما لا يسمح بإهمال الاستحقاقات؛ من توقيع المراسيم الصادرة عن مجلس الوزراء، إلى طرح القوانين المعجّلة المكرّرة، إلى مهلة انتخاب رئيس للجمهورية، إلى مهلة تشكيل الحكومة...

بناءً عليه يعتبر قرداحي، أنّ مسؤولية ما يحصل اليوم هي مسؤولية الجميع ولا تقتصر على شركاء تشكيل الحكومة دون سواهم، وليس المطلوب تراجع أي من رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء، بل المطلوب إصدار قانون يضع إطار لآلية العمل السياسي.

وبدل تحديد المهل لتسيير العمل في البلاد، أقرّ مجلس النواب في جلسته الأخيرة، قانون تمديد المهل القانونية، وذلك من خارج جدول أعماله. وهذا ما يدلّ على مزيد من التعطيل والتأخير في احترام الاستحقاقات، التي من شأنها تفعيل العمل العام. وقد جرت العادة، على أنّ يبقى المدد له في موقعه كحارس للكرسي، ولا تجيز له فترة التمديد الإنجاز كما في الفترة الفعلية لتوليّه منصبه.

في ظلّ هذه الأجواء، ترتقي التشكيلة الحكومية، لتصبح كفيّلة بوقف الإنهيار الحاصل، وخطة أساسية لإطلاق خطّة المعالجة. ولكن بعيداً عن هذه الضرورة، يتمّ في الأونة الأخيرة استخدام النصوص الدستورية والقانونية لتغطية الأطماع والمطالب الطائفية.

في قراءة للنصوص وبحسب الدستور، يُطلع رئيس الحكومة المكلف رئيس الجمهورية على مشروع «التشكيلة الوزارية» التي أعدّها بالتشاور مع النواب بموجب استشارات غير ملزمة في المجلس النيابي. أمّا رئيس الجمهورية، فعليه أن ينظر في دستورية تشكيل الحكومة ومراعاتها لميثاق العيش المشترك، أي التوزيع الطائفي والتوازن في البلاد بين مختلف الطوائف، وفيما إذا كانت حكومة جديرة بلبنان. وهذا ما يستفاد من أحكام الدستور، من حيث أنّ صلاحية رئيس الجمهورية إصدار مرسوم تشكيل حكومة بالاتفاق مع رئيس الوزراء المكلف حسب نص الفقرة ٤ من المادة ٥٣ من الدستور.

وفيما يقف البلاد على عتبة جهنّم، دخل المعنيون في عملية تفسير النصوص، وتحليلها وتحريمها بما يخدم ويبرّر المزيد من التأخير في التشكيل والتعطيل في تصريف الأعمال.

من جهته، يوضح رئيس منظمة جوستيسيا الحقوقية، الدكتور بول مرقص، أن ليس من المطلوب أن تكون الدساتير مفصّلة؛ فهناك تفاصيل عديدة لم تُحترم سابقاً، كالمواد ٤٩ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ من الدستور، والتي تفرض انتخاب رئيس للجمهورية حتّى من دون دعوة مجلس النواب، ويتداعى حكماً في مهلة العشرة الايام، غير أنّ الموقع بقي شاغراً لمُدّة سنتين ونصف في لبنان.

كما وأنّ العبرة ليست بتحديد المهل أيضاً، بل في الأخلاقيات السياسية والنيّة في تطبيق النصوص. يتأسّف مرقص، لوجود تبادلية دائمة إذ يسعى السياسيون إلى تفسير النصوص بما يناسبهم، ما يصعب مهمة تشكيل الحكومة، ويحدّ من إنتاجية تصريف الأعمال.

تتمتّع معظم دول العالم بالنيّة الطيبة والإرادة الصلبة لجهة تطبيق النصوص، وتقوم باستحقاقاتها من دون قواميس ولا مهل دستورية. وبالتالي لا يجب على السياسي اللبناني أن ينظر في تطبيق القانون، بل عليه واجب تطبيقه وبطريقة غير استنسابية. وهذا ما لا يحصل.

<https://addiyar.com/article/1883851-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%87%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A>